

اليه بتفقا كما يقول اي يقول المصلحة عند منع اليه
السنة هذا النوع المصلحة متغير لاننا نشاهد
التغير من نوع الحيوان والاختلاف وان الخت
المصلحة يدور في عدة غير شعبة تلك المقدمة
المصلحة كما هو ظاهر في كتابه في بيان طبعه ووجهه
ان يجعله في يد غيره فيكون اعرضه ان يكون
ديه والاعرضه تلك المقدمة او غير من الالا
نواله في شعبة المصلحة الاوله لكن لا يتم لزوم
التسوية هذا الشق انما كاسب وعليك بعد
فان ان ينظر المسائل ايضا على ما في الاديه الاوله
او في ذلك فانه من الالاف المذكورة في قوله
من الناقضة والمعارضة والتفصيل الى جمل
وكما يات هذه الالاف في هذا الدليل انما ذلك
تاليه هي حكمها ان الخت المصلحة يدور في ذلك
او في خصمه في اي من هذا اذا كان الامام جازيا

جازيا بين الطرفين على ما ذكرنا بلوغ ان يشترط
ذلك الحكم الا احد الطرفين اما ان يشترطه الامام
المانع في زمان لا بلوغ له سبوا لا منع عدم المصلحة الذي
يكون بينهما مصلحة ونزاع وانما يشترط في الجاه
المصلحة وهو يخرج عن اشياء ما يمد مطلوبه وعاد
وذلك لان المصلحة ان قطع كلامه بالمصلحة والمصلحة
من اشياء فصلة الاقامة والالاف لم ينقطع كلامه
بشيء من ذلك فليس يخرج من ان يشترطه الامام في
اي فده ولا يشترط اليه ويكون ذلك الامر ضروري
القبول قد يكون بان يكون بد ايضا جلي للاختصاص
الذي يثبت له عليه فيصده في السنة ويقبده
بالضرورة ما قبله التسليم بعده وقد يكون مما
بعض اشياء السنة ويقبده ويكون فانها اياه بسبب
ببعضها وانما جلي للاختصاص في الواقع فاذا لم
يكن الواقع عن الامام وسبب فان كان الامام جازيا

1957